ارتفاع أرباح الربع الأول يدعمه نمو قوي في الإقراض وإدارة حصيفة للتكاليف

الصقر: «الوطني» الأكثر ديناميكية بفضل خدماته المميزة وبصمته في الأسواق الدولية

- نعتبر أكبر الداعمين لرؤية «كويت جديدة 2035» من خلال ترجمة الخطط على أرض الواقع
- نمو ربحية البنك يتزامن مع التزامنا بالحفاظ على جودة الأصول والحد من المخاطر

عصام الصقر

شيخة البحر

- البحر: موقعنا المهيمن محلياً يستند على أسس صلبة وميزانيتنا تكشف فوارق كبيرة عن منافسينا
- نسير بخطى ثابتة في تنفيذ إستراتيجية التحول الرقمي لتأمين النمو المستقبلي

- نسعى إلى زيادة قاعدة عملائنا في السوق السعودي من خلال الإسراع بوتيرة نمو أعمال شركة الوطني لإدارة الثروات
- زيادة حصتنا في بوبيان إذا ما أتيحت الفرصة بالسعر والوقت المناسبين وتماشياً مع المتطلبات الرقابية
- التحول الرقمي في صدارة إستراتيجية الخدمات المصرفية الشخصية وضمن خططنا في استهداف فئة الشباب
- مصر من أهم أسواقنا الإستراتيجية ونسعى لاقتناص الفرص الكامنة في كافة القطاعات
- نحتفظ بموقع ريادي كأكبر المستفيدين من الفرص التمويلية للمشروعات الحكومية بفضل حجم ميزانيتنا وهيمنتنا محلياً

قال الرئيس التنفيذي لمجموعة بنك الكويت الوطني عصام الصقر أن نمو أرباح بنك الكويت الوطني تستند إلى أسس صلبة تدعمها استراتيجية البنك التي تستهدف تنويع مصادر الدخل واستكمال رحلة التحول الرقمي والتي تنعكس بشكل كبير على تطور خدماته المصرفية المتميزة والتي تجعل من الوطني البنك الأكثر ديناميكية بفضل التطور المستمر لمنتجاته وبصمة البنك الواضحة في الأسواق الدولية.

واشار الصقر إلى أن الوطني واصل تحقيق نتائج مالية قياسية في الربع الأول للعام 2019 حيث حقق أرباحا صافية بلغت 170.7 مليون دينار كويتي بنمو سنوي بلغت نسبته 15.1%، مشيرا إلى أن النمو في الأرباح يعكس صلابة الوضع المالي للبنك واستراتيجيته الرامية إلى ترسيخ مكانته الرائدة في السوق الكويتي بالتزامن مع مواصلة توسعة نطاق العمليات الدولية بما يزيد من تنوع مصادر أرباح المجموعة ويضمن مواصلة النمو في المستقبل.

واوضح الصقر أن بنك الكويت الوطني يعتمد في نموه بالتركيز على الإيرادات من الأنشطة المصرفية الرئيسية، حيث ارتفع صافي الإيرادات التشغيلية للبنك بنسبة 5.7% على أساس سنوي ليبلغ 225.6 مليون دينار كويتي. فيما نمت القروض وتسليفات العملاء 8.1 % على أساس سنوي لتصل إلى 16.0 مليار دينار كويتي بنهاية مارس الماضي كذلك نمت ودائع العملاء 2.8% على اساس سنوي لتبلغ 14.7 مليار دينار كويتي.

كما بين الصقر أن العمليات الدولية للبنك لها دور كبير في دعم الأرباح وتقليل نسبة المخاطر حيث بلغت مساهمة مجموعة الفروع الخارجية والشركات التابعة نحو 25% من صافي أرباح المجموعة في الربع الأول من العام الجاري، كما شهد بنك بوبيان، الذراع الإسلامي للمجموعة نموا متسارعا حيث نمت أرباح البنك بما يزيد عن 16% في الربع الأول 2019، الأمر الذي يدعم من محافظة الوطني على حصة مهيمنة في السوق المحلي.

وأكد الصقر أن تحقيق نمو في ربحية البنك يتزامن مع المحافظة على معايير جودة أصول مرتفعة ورسملة قوية حيث بلغ معدل كفاية رأس المال 16.9% بما يفوق المتطلبات التنظيمية فيما بلغت نسبة القروض المتعثرة 1.51 % إلى إجمالي القروض بنسبة تغطية بلغت 206.8 %.

الإنفاق الحكومي

وحول الرؤية المستقبلية للعام 2019 قال الصقر «متفائلون بالعام الحالي ونتوقع أن ينمو الاقتصاد المحلي بشكل أكثر قوة نظرا لزخم متوقع في المشاريع التنموية خلال العام 2019 وتأثيرها وتحفيزها على نمو الائتمان حيث كانت مشاريع التنمية ولا تزال المحرك الاساسي لنمو الاقتراض على مستوى القطاع الخاص المحلي حيث أكدت الحكومة في مناسبات عديدة التزامها بخططها التنموية والانفاق الرأسمالي وخير دليل على ذلك ارتفاع حجم الانفاق الرأسمالي في موازنة الدولة».

وعبر الصقر عن تفاؤله تجاه وتيرة إسناد وتنفيذ المشاريع في العام الجاري على أن تكون أكثر إيجابية مقارنة بالعام الماضي وهو ما سيكون له بالغ الأثر في انعاش الاقتصاد الكويتي وهنا يبرز دور مجموعة بنك الكويت الوطني كأكبر قوى داعمة ومساندة لرؤية الحكومة الكويتية من خلال ترجمة وتنفيذ خططها نحو كويت جديدة 2035 على أرض الواقع.

وأكد الصقر على أن مجموعة بنك الكويت الوطني تتميز بقوة مركزها المالي وكبر حجمها واستقرارها بما يؤهلها لتكون اكبر المستفيدين من خطط الإنفاق نظرا لما يتمتع به البنك من خبرات عريقة وكبر حجم الميزانية والملاءة المالية وتوافر السيولة.

الخطط التوسعية

قال الصقر اننا نسعى في مجموعة بنك الكويت الوطني إلى الاستفادة من انتشارنا الواسع من خلال استراتيجية تعتمد على نمو الانشطة في الأسواق الرئيسية التي نعمل بها بالتزامن مع المحافظة على مكانتنا الريادية في السوق المحلي والمدعومة من قبل الذراع الاسلامي للبنك (بنك بوبيان) بالإضافة إلى أسواق مصر والسعودية كأسواق رئيسية نعمل بها ونسعى إلى التوسع في عملياتنا هناك.

وأشار الصقر إلى ان السوق المصري يعتبر من الأسواق الرئيسية بالنسبة لنا والتواجد بأكبر الاسواق في المنطقة من حيث عدد السكان يعد تواجدا استراتيجيا، مشيرا إلى استهداف الاستفادة من قلة تكاليف التمويل، بالإضافة لإمكانية الوصول للسيولة على مستوى كافة الأسواق التي يعمل بها الوطني بفضل ما يتميز به البنك من مكانة ريادية على المستوى الإقليمي، هذا بالإضافة إلى ارتفاع التصنيف الائتماني للبنك على المستويين الإقليمي والدولي.

وأوضح الصقر ان هناك العديد من الفرص الكامنة عبر كافة القطاعات في السوق المصري (التجزئة، الشركات، المشروعات الصغيرة والمتوسطة)، وان الوطني يخطو قدما على المسار الصحيح ليصبح من أهم الجهات الفاعلة في السوق المصري من خلال استهداف تلك الفرص.

وأكد الصقر على التركيز على زيادة حصة البنك السوقية في السوق المصري خلال الفترة المقبلة بالتركيز على قطاع الأفراد والاعتماد على نقل خبرات البنك في تقديم حلول تكنولوجية رائدة.

وعلى صعيد السوق السعودي، قال الصقر «نسعى إلى زيادة قاعدة عملائنا في السوق السعودي من خلال الإسراع بوتيرة نمو أعمال شركة الوطني لإدارة الثروات في ظل رؤيتنا لفرص نمو كبيرة في هذا القطاع». لنضيف بذلك إلى ما بدأناه من توسعة خلال العام الماضي والتي شهدت زيادة عدد الفروع لتصل إلى 3 فروع.

وكذلك في السوق الاوروبية، قال الصقر «نسعى إلى الحفاظ على مكانتنا في السوق الأوروبية حيث قمنا بتدشين «الوطني - فرنسا» في إطار خطة المجموعة الاحترازية لخروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي، والتي تضمن للبنك استمرار القيام بدوره في دعم التبادل التجاري بين أوروبا ودول منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا».

التحول الرقمي

وفي إطار استكمال البنك رحلة التحول الرقمي أكد الصقر أن التكنولوجيا رسخت مكانتها في صدارة استراتيجية مجموعة الخدمات المصرفية الشخصية نظرًا لارتفاع فئة الشباب ضمن التركيبة السكانية للكويت.

وأشار إلى إنه وفي أعقاب استكمال خارطة الطريق الرقمية للمجموعة في عام 2018، فإن البنك سيواصل جهوده نحو استراتيجية التحول الرقمي لتامين النمو المستقبلي، مشيرة إلى أن بنك الكويت الوطني يؤمن بأن التكنولوجيا هي العنصر الأكثر أهمية لمستقبل العمل المصرفي.

وأضاف الصقر أن برنامج التحول الرقمي الذي ينتهجه البنك متعدد القطاعات ويشمل كافة المناطق الجغرافية التي يتواجد بها الأمر الذي يدعم عملياتنا وكذلك الخبرة والفرص التي نقدمها لعملائنا.

شيخة البحر

قالت نائب الرئيس التنفيذي لمجموعة بنك الكويت الوطني شيخة البحر «إن البنك واصل تسجيل مستويات قوية من الربحية في الربع الأول من العام 2019 بتحقيقه صافي أرباح بلغت 107.7 مليون دينار كويتي وبنمو سنوي بلغت نسبته 15.1 في المائة».

وأوضحت البحر أن نمو صافي أرباح البنك في الربع الأول من 2019 جاء مدفوعا بشكل أساسي من النمو القوي في عمليات الاقراض بالإضافة إلى السياسات الحصيفة التي ينتهجها البنك في إدارة التكاليف بفعّالية.

وأضافت البحر أن صافي الربح التشغيلي سجل زيادة نسبتها 5.7 في المائة ببلوغه 225.6 مليون دينار كويتي وذلك نتيجة لتحسن الإيرادات على مستوى كافة قطاعات الأعمال المختلفة والتي يدعمها النمو المطرد لأنشطة الإقراض وهو الأمر الذي يؤكد مجددا على النجاح الكبير في تطبيق استراتيجية البنك في التنويع.

وأكدت البحر على أن القروض والتسليفات نمت في الربع الأول بنحو بلغ 8.1 في المائة لتبلغ 16 مليار دينار كويتي لتتخطى بذلك مستويات واتجاهات النمو في القطاع المصرفي ككل، مشيرة إلى أن الودائع ارتفعت بنحو 2.8 في المائة خلال الربع الأول من العام لتبلغ 14.7 مليار دينار كويتي.

وأشارت نائب الرئيس التنفيذي لمجموعة بنك الكويت الوطني إلى أن الوطني سجل نموا جيدا لأهم مؤشرات الربحية الرئيسية في الربع الأول من عام 2019، حيث بلغ العائد على متوسط الموجودات 1.59 في المائة، في حين بلغ العائد على متوسط حقوق المساهمين 14.5 في المائة.

وذكرت البحر ان الوطني واصل الحفاظ على مستويات مرتفعة من رأس المال، حيث بلغ معدل كفاية رأس المال 16.9 في المائة بنهاية مارس 2019، متجاوزا الحد الأدنى للمستويات الرقابية المطلوبة، مشيرة إلى ان البنك لا يحتاج في الوقت الراهن اللجوء إلى أسواق الدين في ظل ما يتمتع به من مستويات رسملة قوية تدعم النمو المستقبلي للمجموعة.

حصة مهيمنة

وقالت البحر: «إن نقاط قوتنا الرئيسية كمجموعة تتمثل في وضعنا المحلي المهيمن إلى جانب استراتيجيتنا للتنويع، إذ شكلا معا خلال السنوات الماضية أسس صلبة لنمو ربحيتنا وتوسعنا الجغرافي».

وأشارت إلى انه وفي الوقت الذي تستمر فيه عملياتنا الدولية بإضافة تنوع لمصادر إيراداتنا ودعم نمو أرباحنا بشكل جيد نواصل في الوقت ذاته ترسيخ دعائم وجودنا القوي في السوق الكويتي مستفيدين من الفرص التي تولدها البيئة التشغيل القوية بجانب خطط التنمية الحكومية.

وحول نية بنك الكويت الوطني زيادة حصته في بنك بوبيان قالت البحر: «إن ذراعنا الإسلامي المتمثل في بنك بوبيان يعطينا ميزة وأفضلية كبيرة في السوق الكويتي خاصة مع تنامي الاهتمام بالخدمات المصرفية المتوافقة مع الشريعة الإسلامية، وبالتاكيد نسعى إلى زيادة حصتنا إذا ما اتيحت الفرصة بالسعر والوقت المناسبين وتماشيا مع المتطلبات الرقابية».

فرصا هائلة للنمو

وقالت نائب الرئيس التنفيذي لمجموعة بنك الكويت الوطني: «إننا نستشرف فرصا هائلة للنمو داخل السوق الكويتية التي تشكل سوقنا المحلية وأهم الأسواق لدينا بالتزامن مع الالتزام الحكومي بمواصلة تنفيذ الخطط التنموية وهو الأمر الذي يعطينا صورة اوضح فيما يتعلق بنمو الائتمان والتوقعات الاقتصادية العامة في السوق المحلية.

وبينت البحر انه وعلى الرغم من بعض التباطؤ في العام 2018 على صعيد اسناد المشاريع، إلا أن معدلات التنفيذ تسير بوتيرة قوية بما يضعها على المسار الصحيح.

وأكدت البحر على انه من المتوقع أن تتسارع وتيرة اسناد المشاريع في العام 2019 لتبلغ نحو 25 مشروعا بقيمة إجمالية تبلغ حوالي 2.6 مليار دولار.

وأضافت أن بنك الكويت الوطني يحتفظ بموقعه الريادي في طليعة القطاع المصرفي الكويتي كأكبر المستفيدين من الفرص التمويلية للمشروعات الحكومية بفضل حجم الميزانية العمومية للبنك وهيمنته الفعلية على السوق، وما ينفرد به من قدرات وخبرات مميزة.

وحول تأثير الاندماجات في الكويت والمنطقة على عمليات البنك أكدت البحر أن الوطني سيواصل الدفاع عن حصته السوقية المهيمنة على صعيد تمويل الشركات المحلية حيث يتميز البنك عن منافسيه بترسيخ علاقات قوية ومستدامة مع العملاء إضافة إلى المستوى الاستثنائي لخدمة العملاء وما يقدمه من استشارات مهنية متخصصة وكذلك القيمة المضافة التي يقدمها من خلال الانتشار والتواجد الإقليمي والدولي.

وأوضحت البحر أن موقع بنك الكويت الوطني الريادي والمهيمن في السوق الكويتي راسخ ويستند إلى أسس صلبة تعكسه المؤشرات المالية التي تكشف عن الفوارق الكبيرة عن المنافسين، مضيفة أن البنك يعمل على توسعة هذا الفوارق لضمان الحفاظ على الحصة السوقية المهيمنة محليا.

خارطة طريق رقمية

وقالت البحر إن التكنولوجيا رسخت مكانتها في صدارة استراتيجية مجموعة الخدمات المصرفية الشخصية نظرًا لارتفاع فئة الشباب ضمن التركيبة السكانية للكويت.

وأشارت إلى إنه وفي أعقاب استكمال خارطة الطريق الرقمية للمجموعة في عام 2018، فإن البنك سيواصل جهوده نحو استراتيجية التحول الرقمي لتامين النمو المستقبلي، مشيرة إلى أن بنك الكويت الوطني يؤمن بأن التكنولوجيا هي العنصر الأكثر أهمية لمستقبل العمل المصرفي.

وأضافت أن برنامج التحول الرقمي الذي ينتهجه البنك هو متعدد القطاعات ويشمل المناطق الجغرافية التي يتواجد بها الأمر الذي يدعم عملياتنا وكذلك الخبرة والفرص التي نقدمها لعملائنا.

وأكدت البحر على أن مجموعة الوطني ستعمل من خلال تواجدها في السوق السعودي على تنمية قاعدة العملاء وتقديم خدمات مصرفية أكثر تنوعًا بالإضافة إلى توسيع قاعدة الأصول المدارة من خلال شركة الوطني لإدارة الثروات.

وعلى صعيد آخر أكدت البحر على انه وبعد تحقيق اداءً قويا في السوق المصري بصفة خاصة، حيث سيسعى البنك إلى تعزيز ما سجله من نمو في تلك السوق وتسجيل المزيد من النجاحات، مشيرة إلى أن البنك يرى العديد من الفرص الكامنة في كافة قطاعات السوق المصري التي تتضمن قطاعات التجزئة والشركات بالإضافة إلى المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

آفاق النمو العالمي

وفي معرض تعليقها على آفاق النمو العالمي أكدت البحر على أن البيانات الاقتصادية وخفض توقعات النمو الأخيرة الصادرة عن صندوق النقد الدولي والتي عززت من حالة عدم اليقين الذي يخيم على اتجاهات النمو الاقتصادي العالمي، حيث تزامن ذلك مع تنامي المخاوف بشأن الحروب التجارية وتباطؤ يعصف بالاقتصادات الكبرى.

وأشارت البحر إلى أنه وعلى الرغم من ذلك فإن منطقة مجلس التعاون الخليجي ستتأثر بدرجة أقل جراء هذه العوامل.

وأضافت أن أسعار النفط استقرت عند مستويات يتراوح بين 65 و 70 دولارًا للبرميل وهي مستويات تقارب نقطة التعادل في ميزانيات بعض الاقتصادات الإقليمية، مشيرة إلى أن الميزانيات الحكومية لدول المنطقة مرتبطة بشكل وثيق بأداء أسعار النفط الذي سجل استقرارا في الآونة الأخيرة، وبالتالي فإنه من المتوقع تسارع الإنفاق الرأسمالي خلال الفترة المقبلة.

وأكدت البحر على أن بقاء أسعار النفط عند مستوياتها الحالية يعني استمرار ارتفاع معنويات القطاع الخاص نظرًا للتأثير السلبي الذي يحدثه أي ضعف أو تراجع في تمويل النفقات الرأسمالية على فرص النمو، مشيرة إلى انه بالتزامن مع ذلك لا تزال توقعات النمو مشجعة مع اقتراب ميزانية الكويت من نقطة التعادل بالإضافة إلى الاحتياطيات المالية الضخمة التي تتمتع بها البلاد.

وقالت البحر إنه في المدى المنظور لا نتوقع حدوث تغييرا كبيرا في السياسات المالية يؤدي بدوره إلى التأثير سلبًا على آفاق النمو المستقبلي، مشيرة إلى أن الكويت تتمتع بوضع مالي قوي يمكنها من تحمل فترات تراجع عائدات النفط دون الاضطرار لاتخاذ تدابير صارمة.

شهد نمواً بنسبة 25 في المئة خلال العقد الأخير

«تركيول»: حجم التبادل التجاري بين الشرق الأوسط وتركيا تجاوز 40 مليار دولار

تشير الأرقام المقدمة من قبل منصة "تركيول" للتجارة الإلكترونية أن حجم التبادل التجاري بين دول الشرق الأوسط وتركيا شهد نمواً بنسبة 25 بالمائة خلال العقد الأخير، مسجلاً 42.913 مليون دولار أمريكي. وكان النمو الأكبر في حجم التبادل التجاري قد سُجّل مع العراق، إذ بلغت نسبته 141 في المائة، تلاه اليمن (105 في المائة)، والأردن (97 في المائة) ثم السعودية (59 في المائة)، وكانت النسبة الأكبر من التبادل التجاري بين تركيا والشرق الأوسط (75 في المائة) مع العراق والإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية وقطر. ويتوقع أن يصل حجم التبادل التجاري بين دول الشرق الأوسط وتركيا إلى 50 مليار دولار أمريكي بنهاية عام 2019.

ارتفاع حجم صادرات دول الشرق الأوسط إلى تركيا

وأشار يوسف ينيتركوغولاره، مؤسس منصة "تركيول" إلى أن حجم التبادل التجاري بين تركيا ودول الشرق الأوسط سيرتفع بفضل التصدير الإلكتروني. وقال في هذا السياق: "يعدّ التصدير الإلكتروني شديد الأهمية في المنطقة. قمنا في "تركيول" بإنشاء منصة إلكترونية لعمليات البيع والشراء بالجملة، وأزلنا كل العوائق التي قد تقف عقبة في وجه الأنشطة التجارية". تتوفر منصة "تركيول" للتجارة الإلكترونية والتي يقوم بتمويلها مجموعة من رواد الأعمال الأتراك والعرب بخمس لغات، وتركز نشاطها على ألمانيا وروسيا وأوروبا الشرقية ودول الشرق الأوسط.

هذا وشهد حجم الصادرات من دول الشرق الأوسط إلى تركيا ارتفاعاً بلغت نسبته 40 في المائة في العقد الأخير، مسجلاً 17.243 مليون دولار أمريكي. وتتركز المنتجات التي يتم تصديرها إلى تركيا بشكل خاص على السلع البلاستيكية والوقود المعدني والنفط والأحجار الكريمة والمجوهرات.

التصدير الإلكتروني

تقوم منصة "تركيول" للتجارة بين المؤسسات بتوفير شركات ترجمة لتسهيل التواصل بين المشترين والبائعين، وشركات التدقيق لمراقبة المنتجات، وشركات لوجستية لخدمات الشحن وشركات استشارات قانونية للخدمات المتعلقة بالتشريعات والعقود. وفي حديثه عن البنية التحتية للمدفوعات 'التجارة الآمنة' التي أسستها "تركيول" لتسيير الأنشطة التجارية بين البائعين والمشترين بطريقة آمنة، قال يوسف ينيتركوغولاره: "نحن نحمي حقوق المشترين والبائعين حين يتعلق الأمر بالمدفوعات الكبيرة، غير تلك المسدّدة ببطاقات الائتمان. وبفضل 'التجارة الآمنة'، نقوم بتوفير خوارزميات تشفير متطورة للمشترين لحماية مدفوعاتهم وللبائعين في ما يتعلق بشحن المنتجات واستلام المدفوعات في الوقت المحدد."